Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (5) (Nov, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 5 نوفمبر 2026
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع للعلوم والتقنية
28–29 نوفمبر 2026 مصراتة – ليبيا
إدارة المعاهد العليا – وزارة التعليم التقني

دراسة تحليلية لواقع وتحديات وآليات للتطوير التعليم التقني والفني

محمود حسين محمد الجعيدي
أبو مرداس رمضان ساسي ساسي
المعهد العالي للعلوم والتقنية العزيزية
المعهد العالي للعلوم والتقنية كاباو

Technical and Vocational Education as a Gateway to Enhancing Employment Opportunities in Libya

An Analytical Study of the Current State, Challenges, and Development Mechanisms for Technical and Vocational Education

Mahmoud Husayn Mohammed Aljieidi [1*], and Abumerdas R Sasi Sasi [2]

[1] Administrative and Financial Department, Higher Institute of Science and Technology - Al-Aziziyah, Al-Aziziyah, Libya, Mhm.alj78@gmail.com

[2] Administrative and Financial Department, Higher Institute of Science and Technology - Kabaw, Kabaw, Libya, Abomrdassasi@gmail.com

Corresponding email Mhm.alj78@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/7/30 تاريخ المراجعة 8/20/ 2026 تاريخ القبول:2026/8/28- تاريخ النشر: 28/ 11/ 2026

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التعليم التقنى والفنى فى ليبيا، وتحليل التحديات التى تعيق مواءمته لاحتياجات سوق العمل، واقتراح آليات تطويرية تستند إلى استقراء تجارب دولية رائدة (ألمانيا، سويسرا، سنغافورة، السعودية)، انطلاقاً من مشكلة رئيسية تتمثل فى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الليبى، ووجود فجوة هيكلية بين مخرجات التعليم (النظرى غالباً) ومتطلبات القطاعات الإنتاجية، اعتمد الباحثان المنهج الوصفى التحليلى، واستخدما الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث طُبق على مجتمع الدراسة المتمثل فى مديري المعاهد التقنية العليا فى ليبيا (127 معهداً)، وتم حصر (113) استجابة صالحة بنسبة (88.9%).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج دالة إحصائياً تؤكد صحة فرضياتها الأربع، حيث أظهرت النتائج أن ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملى يؤثران سلباً على مهارات الطلاب، وأن النظرة المجتمعية السلبية تدفع الطلاب المتفوقين للعزوف عن التعليم التقنى، كما أكدت النتائج انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية، وأخيراً تصدر ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية قائمة المعوقات.

وفى ضوء مناقشة هذه النتائج فى سياق الإطار النظرى والدراسات السابقة، وظفت الدراسة التجارب الدولية لتقديم حلول عملية، حيث أوصت بتبنى نظام التدريب المزدوج (على غرار التجربة الألمانية والسويسرية)، وانشاء مجالس مهارات قطاعية مشتركة مع القطاع الخاص (على غرار التجربة السنغافورية)، وتأسيس صندوق وطنى مستقر لتمويل التعليم التقنى (على غرار التجربة السعودية)، بهدف تحويل التعليم التقنى والفنى إلى رافد أساسى لتعزيز فرص التوظيف ودفع عجلة التنمية وإعادة الإعمار في ليبيا.

الكلمات المفتاحية :التعليم التقني والفني، سوق العمل، البطالة، فجوة المهارات، التجارب الدولية، ليبيا.

Abstract

This study aimed to diagnose the current state of technical and vocational education in Libya, analyze the challenges hindering its alignment with labor market requirements, and propose developmental mechanisms based on the extrapolation of leading international experiences (Germany, Switzerland, Singapore, and Saudi Arabia), The study addressed a central problem: the high unemployment rates among Libyan youth and the structural gap between educational outputs (predominantly theoretical) and the requirements of productive sectors. The researchers adopted a descriptive-analytical methodology and used a questionnaire as the primary data collection instrument, administered to the study population of 127 directors of higher technical institutes in Libya. A total of 113 valid responses were obtained, representing a response rate of 88.9%.

The study yielded statistically significant results confirming the validity of its four hypotheses. The findings revealed that weak infrastructure and insufficient practical training negatively affect students' skills; that negative societal perceptions discourage high-achieving students from enrolling in technical education; that curricula are disconnected from the needs of economic sectors; and, most notably, that weak funding and unstable educational policies ranked first among the identified obstacles.

In light of discussing these findings within the theoretical framework and previous studies, the study utilized international experiences to propose practical solutions. It recommended adopting the dual training system (following the German and Swiss models), establishing joint sectoral skills councils with the private sector (following the Singaporean model), and creating a stable national fund to finance technical education (following the Saudi model), with the ultimate goal of transforming technical and vocational education into a fundamental contributor to enhancing employment opportunities and driving development and reconstruction in Libya.

Keywords: Technical and Vocational Education, Labor Market, Unemployment, Skills Gap, International Experiences, Libya.

أولاً : المقدمة

يشكل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، لا سيما خريجي المؤسسات التعليمية، أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية، وفي ظل وجود فجوة واضحة بين المهارات التي يمتلكها الخريجون ومتطلبات سوق العمل الفعلية، يبرز التعليم والتدريب التقني والمهني كحل استراتيجي واعد لمعالجة هذه الإشكالية.

لم يعد خافياً أن سوق العمل يشهد طلباً متزايداً على الكوادر المهنية والتقنية المؤهلة في القطاعات الحيوية كالصناعة والطاقة والبناء والتقنية، في حين لا يزال الكثير من الشباب يتجهون إلى المسارات التعليمية النظرية التي قد لا توفر لهم فرص عمل مباشرة، لذلك تهدف هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه التعليم التقني والمهني كمدخل فعال لتأهيل الشباب، وتمكينهم من امتلاك المهارات العملية التي يحتاجها السوق، مما ينعكس إيجاباً على تقليل البطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء مجتمع منتج.

ثانياً : مشكلة الدراسة

تشهد ليبيا معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب والخريجين، لا تعكس فقط حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، بل تعكس أيضاً فجوة هيكلية بين مخرجات التعليم (النظري غالباً) واحتياجات سوق العمل الفعلية، على الرغم من الحاجة الماسة إلى الكوادر التقنية والمهنية المؤهلة لإعادة الإعمار وتشغيل القطاعات الحيوية (كالنفط والغاز والبناء والخدمات)، لا يزال التعليم التقني والمهني يعاني من نظرة مجتمعية دونية، وضعف في الموارد، وعدم مواءمة مناهجه مع متطلبات القطاعات الإنتاجية، مما يحد من فعاليته كمدخل حقيقي لتعزيز فرص التوظيف، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة البحثية التالية :

1. ما واقع التعليم التقني والفني في ليبيا من حيث الهيكل، والمناهج، والموارد البشرية والمادية؟
2. ما أبرز التحديات التي تواجه تطوير التعليم التقني والمهني وتحقيق مواءمته لسوق العمل في ليبيا؟
3. ما الآليات والاستراتيجيات المقترحة لتطوير التعليم التقني والفني ليكون مدخلاً فعالاً لتعزيز فرص التوظيف في ليبيا من خلال استقراء تجارب دول نجحت في هذا المجال من اشهرها (التجربة الالمانية، والسنغفورية، والسويسرية، والسعودية)؟

ثالثاً : فرضيات الدراسة

1. يؤدي ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي في معاهد التدريب التقني والفني إلى تخريج طلاب لا يمتلكون المهارات العملية المطلوبة.
2. تساهم النظرة المجتمعية السلبية للتعليم التقني في عزوف الطلاب المتفوقين عن الالتحاق به، مما يؤثر سلباً على جودة مخرجاته.

3. يحد انفصال المناهج الدراسية عن احتياجات القطاعات الاقتصادية الرئيسية (مثل النفط والبناء) من قدرة الخريجين على المنافسة في سوق العمل.
4. يؤدي ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية إلى عرقلة عملية التطوير المستمر للتعليم التقني والفني.

رابعاً : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

1. تشخيص الواقع الحالي للتعليم التقني والمهني في ليبيا.
2. رصد وتحليل التحديات الداخلية (التنظيمية، التعليمية) والخارجية (الاقتصادية، المجتمعية) التي تعيق دوره في سد فجوة المهارات.
3. قياس درجة مواءمة مخرجات التعليم التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل الليبي من وجهة نظر مدراء المعاهد التقنية العليا.
4. تقديم رؤية استراتيجية وآليات عملية لتطوير هذا القطاع ليكون رافداً أساسياً لسوق العمل.

خامساً : أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في اكثر من مجال وقطاع ومن اهمها :

1. لصانعي السياسات: تقديم بيانات واقعية تساعد وزارتي العمل والتعليم التقني والفني في وضع خطط تطويرية واستراتيجيات فعالة.
2. للمؤسسات التعليمية: مساعدة المعاهد التقنية العليا على تحديد نقاط الضعف وإعادة هيكلة برامجها.
3. توعية المجتمع: بإبراز قيمة المهن التقنية ودورها في التنمية.
4. توجيه الاستثمار: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التدريب المهني والشراكة مع المؤسسات التعليمية.
5. للشباب الليبي: تقديم خيارات تعليمية عملية تزيد من فرصهم في الحصول على وظيفة مستدامة، وتقلل من اتجاههم للتعيينات في القطاع العام والاتجاه للعمل الخاص.

سادساً : منهجية الدراسة

1. المنهج المتبع في الدراسة

أتبع الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي، فهو المنهج الذي يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة، بحيث يمكن من خلاله دراسة الظاهرة محل الدراسة، وكذلك يهدف لجمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالاتها.

2. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع مدراء المعاهد التقنية العليا التابعين لإدارة المعاهد التقنية العليا البالغ عددهم (127) معهد، ونظراً لحرص الباحثان الحصول على ادق النتائج ومقدرتهما الوصول لكل مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب **الحصر الشامل**، حيث تم إعداد استبيان الدراسة عبر استخدام تقنية نماذج قوقل وارسال رابط الاستبيان بمجموعة تخص مدراء المعاهد التقنية العليا في تطبيق الواتساب وقد تم حصر ردود (113) مدير معهد، بسنة ردود (88.9%) وهي نسبة عالية.

3. أداة جمع البيانات

أعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الإستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات، حيث تم إعداد إستبيان خاص بالدراسة من خلال مشكلته وفرضياته، كما تم إستخدام المقابلات الشخصية غير المقننة في المرحلة الإستطلاع.

كما تم استقراء تجارب دول نجحت في مجال ربط التعليم التقني بالمؤسسات والشركات والمنظمات وهي تحديداً التجربة (الالمانية، السنغفورية، السويسرية، السعودية).

سابعاً : الدراسات السابقة

1. دراسات ليبية مباشرة الصلة

- **النايلى وطروم (2026)** دراسة مقارنة بعنوان "**آليات تطوير التعليم التقنى والفنى فى ليبيا فى ضوء خبرات بعض الدول المعاصرة**"، هدفت إلى استشراف آليات عملية للتطوير من خلال المقارنة مع ماليزيا وألمانيا، توصلت إلى غياب الشراكة الحقيقية بين كليات ومعاهد التعليم التقنى وسوق العمل الحقيقى، وتقادم البنية التحتية والمختبرات، وقدمت رؤية ترتكز على تحديث التشريعات وتأسيس مجالس مهارات قطاعية مشتركة مع مؤسسات النفط والصناعة وتغيير الصورة النمطية .
- **الموالى والكواش (2026)** دراسة بعنوان "**دور التخطيط الاستراتيجى فى الحد من البطالة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى التقنى: دراسة حالة ليبية**"، أكدت وجود دور ذى دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجى فى الحد من البطالة.
- **Hams & Meelad (2026)** دراسة ميدانية شملت 1200 مشارك من الخريجين وأصحاب العمل، أظهرت "فجوة واضحة" تتجلى في التركيز المفرط على التخصصات النظرية، وضعف الجانب العملى، وقصور كبير فى المهارات الرقمية واللغات الأجنبية، وغياب استراتيجية وطنية واضحة لربط التعليم بخطط التنمية.
- **الشارف (2022)** توصلت إلى نتائج محورية أهمها نقص فى الكوادر التقنية، ونقص المعلم التقنى المؤهل، ومناهج التعليم التقنى قديمة، والنظرة المجتمعية السالبة أثرت سلباً على دوره الاقتصادى، وشح الموارد المالية أدى إلى تدهور البنية التحتية، لا يوجد تنسيق بين المصالح الحكومية ومؤسسات التعليم التقني.

- **العقوري وبوروبص (2024)** دراسة ميدانية حول معوقات التعليم الإلكتروني في التعليم التقني بالمجتمع الليبي، شملت 42 عضو هيئة تدريس بالمعاهد العليا بإجدابيا، توصلت إلى ارتفاع مستوى المعوقات البشرية التي تحتاج إلى الخبرة في مجال التدريب والتدريس.
- **أبو رقيبة والذوبي (2024)** دراسة بعنوان "**السياسات العامة للتعليم التقني والفني والمهني في ليبيا: الاستحقاقات والتكنولوجيا**"، توصلت إلى إخفاق السياسات العامة للتعليم والتدريب في إنتاج مخرجات توائم احتياجات سوق العمل، وهيمنة صناع القرار على عملية رسم السياسات، وتعدد جهات الإشراف على القطاع وتدخلها في سير العملية التعليمية .
- **المحيشي (2007)** دراسة حول التحديات الاقتصادية التي تواجه التعليم التقني في ليبيا، حددت خمسة تحديات: العولمة، التطور التكنولوجي، تزايد البطالة، الخصخصة، وضعف التمويل، وأكدت أن ضعف التمويل يؤثر مباشرة على مخرجات التعليم التقني.

2. دراسات عربية ودولية

- **العيساوي وآخرون (2014)** دراسة بعنوان "**تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع**" توصلت إلى "وجود فجوة بين كثير من المعارف التقنية في بعض التخصصات وبين التطورات المستجدة في التكنولوجيا وحاجة سوق العمل، وأوصت بضرورة إعادة النظر في المناهج والمحتوى العلمي.
- **UNESCO (2026)**التقرير الإقليمي لمكتب المغرب العربي بعنوان "**التعلم اليوم، تشكيل الغد: التميز والإنصاف من خلال مهارات الشباب**"، يغطي خمس دول مغاربية من بينها ليبيا، ويؤكد أن عدم التوافق بين عرض المهارات والطلب عليها يقود بطالة الشباب في المنطقة.
- **ILO (2026)** تقرير برنامج Y–NEET في ليبيا، يكشف أن بطالة الشباب في ليبيا من بين الأعلى عالمياً، حيث تصل إلى 51.4% وفقاً لدراسة اليونيسف، وأن عدم التوافق بين المهارات لا يزال تحدياً جوهرياً: على الرغم من التحصيل التعليمي الرسمي المرتفع نسبياً، يفتقر العديد من الشباب إلى الكفاءات العملية والمهنية والرقمية التي يطلبها أصحاب العمل.

3. وثائق سياسية حديثة

- **الإطار الوطني لتعزيز قابلية التوظيف (2026)** أطلقته وزارات التعليم العالي والتعليم التقني والعمل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وخبراء فرنسا، يرتكز على أربعة أهداف استراتيجية: تطوير الكفاءات التنافسية، توسيع مسارات التوظيف، دعم ريادة الأعمال، وتحقيق أثر اقتصادي مستدام .

ثامناً : الاطار النظري

1. التأصيل النظري والمفاهيمي

- **تعريف التعليم التقني والفني**

يشير التعليم التقني والفني إلى ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الأفراد المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لممارسة مهنة أو حرفة معينة، أو للالتحاق بسوق العمل في قطاعات إنتاجية وخدمية محددة، ويتميز هذا التعليم بطبيعته التطبيقية وارتباطه الوثيق بالاقتصاد، مما يجعله الأكثر قدرة على الاستجابة لمتغيرات سوق العمل مقارنة بالتعليم النظري(UNESCO, 2018).

- **نظرية رأس المال البشري**

ينطلق الإطار النظري لهذه الدراسة من نظرية رأس المال البشري التي طورها Schultz (1961) و Becker (1964)، والتي ترى أن الإنفاق على التعليم والتدريب هو استثمار وليس استهلاكاً، وأن العائد على هذا الاستثمار يتحقق من خلال زيادة إنتاجية الأفراد ورفع قدراتهم التنافسية في سوق العمل(Becker, 1964).

وتؤكد هذه النظرية أن الاستثمارات في التعليم التقني والمهني ليست مفيدة اجتماعياً فحسب، بل هي استراتيجية اقتصادية بالمعنى الدقيق. فعندما تتوافق مناهج التعليم التقني مع متطلبات سوق العمل، تصبح المؤسسات التعليمية قادرة على إنتاج قوة عاملة ماهرة تلبي احتياجات الصناعة، مما يعزز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية الوطنية (Psacharopoulos & Patrinos, 2004).

- **نظرية الفجوة المهارية**

تفسر نظرية الفجوة المهارية البطالة ليس فقط بغياب الوظائف، بل بعدم التوافق بين المهارات التي يمتلكها الخريجون والمهارات التي يتطلبها أصحاب العمل، وقد صاغ McGuinness وآخرون (2017) تصنيفاً لثمانية أنواع من عدم التوافق، من بينها : نقص المهارات حيث يفتقر الموظفون للكفاءات اللازمة وفقاً لأصحاب العمل، وتقادم المهارات حيث تفقد المهارات صلاحيتها بسبب التغير التكنولوجي أو قلة الاستخدام (McGuinness et al., 2017).

وتؤكد هذه النظرية أن التعليم النظري البحت، في غياب التدريب العملي والشراكة مع القطاعات الإنتاجية، يؤدي إلى تخريج كوادر غير قادرة على الاندماج الفعلي في سوق العمل.

2. السياق الليبي: الفجوة بين التعليم وسوق العمل

تعد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في ليبيا مشكلة هيكلية موثقة في الأدبيات. فقد أظهرت دراسة ميدانية شملت 1200 مشارك من الخريجين وأصحاب العمل في مناطق ليبية مختلفة وجود فجوة واضحة تتجلى في "التركيز المفرط على التخصصات النظرية وضعف الجانب العملي والمهارات التطبيقية"، إضافة إلى "قصور كبير في المهارات الرقمية

واللغات الأجنبية لدى الخريجين، وغياب استراتيجية وطنية واضحة لربط التعليم بخطط التنمية (Hams & Meelad, 2026: 3).

كما كشفت دراسة أحدث أن سوق العمل في القطاعات التقنية والحيوية في ليبيا يشهد "تحولات بنيوية سريعة نتيجة التداخل بين الذكاء الاصطناعي والأتمتة والتقنيات الحيوية"، مما يفرض إعادة هيكلة جوهرية لنماذج إعداد الكفاءات المهنية (الغول وآخرون، 2026).

3. الإطار النظري لفرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى: ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي يؤديان إلى تخريج طلاب يفتقرون للمهارات العملية**

تشير الأدبيات إلى أن جودة مخرجات التعليم التقني تتوقف بدرجة كبيرة على البنية التحتية المادية وبرامج التدريب العملي، وفي السياق الليبي تعاني المعاهد التقنية من تدهور البنية التحتية بسبب الإهمال وعدم الاستثمار في الصيانة والتحديث، وندرة الورش والمختبرات المجهزة بأحدث المعدات (Hams & Meelad, 2026).

وتدعم الدراسات المقارنة هذه الفرضية، فقد أظهرت أبحاث المعهد الوطني البريطاني للبحوث الاقتصادية، من خلال "تجارب محكومة" قارنت بين شركات بريطانية وألمانية في قطاعات صناعية مماثلة، أن نظام التدريب المهني الألماني كان متفوقاً لأنه طوّر عدداً أكبر من العمال ذوي المهارات الأفضل، وأن ارتفاع مستويات المهارة أدى إلى استخدام أفضل للمعدات الرأسمالية وجودة أعلى في العمل وانتاجية أكبر (Steedman & Wagner, 1987: 84).

- **الفرضية الثانية: النظرة المجتمعية السلبية تؤدي إلى عزوف الطلاب المتفوقين عن الالتحاق بالتعليم التقني**

تؤكد نظرية الهوية الاجتماعية أن التصنيف الاجتماعي والتحيز ضد المجموعات الخارجية يؤديان إلى تحيزات أصحاب العمل حيث يُنظر إلى خريجي التعليم المهني كأقل كفاءة من خريجي الجامعات (الدراسة النوعية في تركيا، 2025).

وفي السياق الليبي أشارت دراسة ميدانية إلى أن التعليم التقني يعاني من نظرة مجتمعية دونية تحد من فعاليته كمدخل حقيقي لتعزيز فرص التوظيف (Hams & Meelad, 2026) كما أن التركيز المفرط على التخصصات النظرية في الثقافة التعليمية يعزز هذه النظرة السلبية.

- **الفرضية الثالثة: انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية يحد من قدرة الخريجين على المنافسة**

تُظهر الأدبيات العالمية أن الفجوة الهيكلية المستمرة بين المناهج الأكاديمية والتطبيق المهني المستدام هي أحد المحاور التحليلية الرئيسية في نقد أنظمة التعليم التقني (الغول وآخرون، 2026)، وقد وجدت مراجعة منهجية شملت الدراسات المنشورة بين 2020 و2025 أن عدم التوافق بين مهارات خريجي التعليم التقني والمتطلبات المتطورة للصناعة التحويلية يمثل مشكلة عالمية، مع تصنيف McGuinness وآخرين لأنواع عدم التوافق بما في ذلك "عدم التوافق الأفقي" حيث مجال الدراسة غير مرتبط بالوظيفة الحالية.

وفي ليبيا تحديداً، أكدت دراسة الموالي والكواش (2026) على ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وأن التخطيط الاستراتيجي الفعال يمكن أن يلعب دوراً ذا دلالة إحصائية في الحد من البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي التقني (الموالي والكواش، 2026: 1).

- **الفرضية الرابعة: ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية يعرقلان التطوير المستمر**

لا يمكن لأي نظام تعليمي تقني أن يتطور دون تمويل مستقر وكافٍ، وقد أشارت دراسة ليبية إلى أن عدم استقرار السياسات التعليمية وضعف التمويل يشكلان عوائق أمام التطوير المستمر، كما أن غياب استراتيجية وطنية واضحة لربط التعليم بخطط التنمية يمثل أحد أبرز نتائج الدراسة الميدانية التي شملت 1200 مشارك (Hams & Meelad, 2026).

وفي هذا السياق، تمثل التجارب الدولية مرجعاً مهماً، إذ تؤكد أن الحكومة تضمن أن يكون معلمو المدارس المهنية على مستوى عالٍ من المهارة لمتطلبات الصناعة الحديثة، وأن 20% من الميزانية التعليمية السنوية تُخصص للتعليم والتدريب المهني في بعض النماذج الناجحة.

4. التجارب الدولية الرائدة في تطوير التعليم التقني والفني

- **التجربة الألمانية: النظام المزدوج**

يُعد النظام المزدوج الألماني من أنجح النماذج العالمية في التعليم التقني والمهني، يقوم هذا النظام على الشراكة بين المؤسسات التعليمية والشركات الخاصة، حيث يقضي الطالب جزءاً من وقته في المدرسة المهنية وجزءاً آخر في الشركة، ويتم تمويل هذا النظام بشكل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتخضع المناهج ولوائح التدريب للتعديل المستمر فيما يتعلق بالتغيرات في التكنولوجيا أو التغيرات الصناعية الأخرى، وتحت إشراف المعهد الاتحادي للتعليم والتدريب المهني، ويشارك خبراء من الشركات والغرف الصناعية والنقابات العمالية باستمرار في عملية تحديث المناهج وتطوير لوائح التدريب لبرنامج التلمذة الصناعية.

وبالنسبة للحكومة توظيف معلم مؤهل جيداً هو الضمان الوحيد للتدريب النظري في المدرسة المهنية، ولا تتحمل المدارس المهنية أي تكاليف لشراء الآلات والمعدات للتدريب، حيث تُموّل هذه التكاليف بالكامل من قبل الشركة، وبالنسبة للشركات فإنها تتحمل تكاليف أقل للتوظيف، وتكاليف أقل للتدريب أثناء العمل، وتجد عمالاً ماهرين للتوظيف لاحقاً حسب الحاجة، وجميع التكاليف التي تتحملها الشركات تُعتبر استثماراً.

وأظهرت الأبحاث المقارنة التي أجراها المعهد الوطني البريطاني للبحوث الاقتصادية أن نظام التلمذة الصناعية الألماني كان متفوقاً في تطوير عدد أكبر من العمال ذوي المهارات الأفضل، وأن مستويات المهارة الأعلى أدت إلى استخدام أفضل للمعدات الرأسمالية وجودة أعلى في العمل وإنتاجية أكبر (Steedman & Wagner, 1987: 84) "

- **التجربة السويسرية: النظام المزدوج والاندماج المباشر مع سوق العمل**

يُعد النظام السويسري من أكثر الأنظمة كفاءة فى الربط بين التعليم والتوظيف، حوالى ثلثى الشباب السويسري يلتحقون بالتعليم المهنى بعد التعليم الإلزامى، وأكثر من 85% من برامج VET تتبع النموذج المزدوج، يبدأ التدريب فى سن (15 – 16) وينتهي في (18 – 19)، ويشمل حوالي (245 – 250) مهنة معترف بها وطنياً.

وتتمثل الميزة الجوهرية فى أن محتوى التعليم المهنى يُحدد وفقاً للاحتياجات الفعلية للسوق من المؤهلات المهنية والوظائف المتاحة، مما أدى إلى أن سويسرا من بين أدنى دول العالم فى بطالة الشباب، كما يتمتع النظام بقابلية عالية للتنقل، حيث يمكن للخريجين الالتحاق بالجامعات التطبيقية عبر شهادة البكالوريا المهنية الفيدرالية (FVB) دون امتحان قبول.

ويتم الربط المباشر بين المناهج والطلب الفعلى فى سوق العمل، ونظام الاعتراف الوطنى الموحد بالمؤهلات، مما يزيد من المرونة في المسارات التعليمية.

- **التجربة السنغافورية: التكامل بين (ITE) والصناعة**

يقوم نظام التعليم التقنى السنغافوري على معهد التعليم التقنى (ITE) الذى يستقبل الطلاب من 16سنة فما فوق، ويقدم مسارين (Nitec) سنتان و(Higher Nitec) سنتان إضافيتان أو ثلاث، يتخصص (ITE) فى مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي التطبيقي، والميكاترونكس والروبوتات، والطيران .

والآلية الجوهرية هى برنامج العمل والدراسة الذى يقدم فيه أصحاب العمل 70– 80% من المنهج عبر التدريب العملى، بينما يقدم (ITE) النسبة المتبقية، وقد طورت (MOE) حافزاً لأصحاب العمل بقيمة 20,000 دولار سنغافوري لكل متدرب مؤهل يتم توظيفه وتدريبه، تُصرف على مراحل .

كما أن غالبية محاضري (ITE) يتم توظيفهم من الصناعة، ويخضعون لبرنامج تدريب تربوى داخلى خلال سنة التوظيف الأولى، ويُشترط على المحاضرين العودة الدورية إلى الصناعة لفترات قصيرة للاطلاع على التقنيات الجديدة.

والفائدة الكبيرة من البرنامج هو إشراك الصناعة كشريك فى تصميم المنهج والتقييم، وحوافز مالية مباشرة لأصحاب العمل، واستقطاب المدربين من الصناعة مع تأهيلهم تربوياً.

- **التجربة السعودية: التحول المؤسسي والشراكات القطاعية**

شهدت التجربة السعودية تحولاً نوعياً فى إطار رؤية 2030، وتُعد المؤسسة العامة للتدريب التقنى والمهنى(TVTC) الجهة المحورية، وتُعرف رسالتها بأنها "تطوير وتقديم وترخيص البرامج التدريبية حسب الطلب الكمى والنوعى لسوق العمل"، وتشمل أهدافها الاستراتيجية بناء شراكات استراتيجية مع قطاعات العمل وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية وفقاً لطلب سوق العمل الكمي والنوعي.

والمؤسسة الجديدة هى المركز الوطنى للشراكات الاستراتيجية(NCSP) ، الذى يشرف على تشغيل أكثر من 50 أكاديمية ومعهداً متخصصاً غير ربحى تُدار بالشراكة مع القطاع الخاص، وتربط هذه الأكاديميات التدريب مباشرة بتوفير فرص العمل في قطاعات الطاقة والتصنيع والتعدين والضيافة.

وعلى مستوى التمويل، بلغت مبالغ الدعم المخصصة للشراكات النوعية 1.96 مليار ريال فى سبعة أشهر من عام 2026، موجهة لقطاعات الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية والاتصالات وتقنية المعلومات والسياحة والصحة والبناء، كما أُطلقت حملات تحفيزية لتصحيح الصورة المجتمعية، تركز على ثلاث فئات : الطلاب وأولياء الأمور وأرباب العمل.

ونتيجة لهذه الاستراتيجية تم إنشاء كيان مؤسسى متخصص لإدارة الشراكات مع القطاع الخاص، والتمويل الحكومى المستقر الموجه نحو القطاعات الواعدة، وحملات تغيير الصورة المجتمعية كسياسة وطنية.

تاسعاً : الجانب العملي

1. صدق أداة الدراسة : تم حساب الإتساق الداخلي لإستبيان الدراسة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الإستبيان والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (01) يوضح الإتساق الداخلي لمحاور الدراسة

ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي	النظرة المجتمعية السلبية	انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية	ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية

رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية
1	0.796**	1	0.740**	1	0.646**	1	0.778**
2	0.724**	2	0.775**	2	0.742**	2	0.776**
3	0.873**	3	0.722**	3	0.704**	3	0.783**
4	0.676**	4	0.730**	4	0.722**	4	0.778**
5	0.742**	5	0.743**	5	0.744**	5	0.575**
6	0.617**	6	0.839**	6	0.771**	6	0.622**
7	0.711**	7	0.714**	7	0.621**	7	0.583**
8	0.707**	8	0.577**	8	0.712**	8	0.623**
9	0.667**	9	0.586**	9	0.754**	9	0.655**
10	0.762**	10	0.668**	10	0.793**	10	0.589**

** علاقة إرتباط عند مستوى معنوية أقل من 0.01

يتضح من الجدول رقم (01) وجود إرتباط إيجابي دال إحصائياً بين كل عبارات محاور الدراسة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، حيث ان مستوى الدلالة لكل معاملات الارتباط اقل من (0.05) وهذه الارتباطات تعزز صدق المقياس.

2. ثبات أداة الدراسة

استخدم الباحثان معادلة (ألفا كرونباخ)، وطريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (02).

جدول رقم (02) نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			معامل الإرتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي	10	0.896	0.802	0.890
النظرة المجتمعية السلبية	10	0.890	0.808	0.894
انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية	10	0.895	0.766	0.867
ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية	10	0.866	0.694	0.820

يتضح من الجدول السابق رقم (02) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.866، 0.896) لمختلف محاور الدراسة، ويتبين وجود علاقة إرتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث تراوح معامل إرتباط بيرسون بين (0.766، 0.808)، كما إن معامل ثبات سبيرمان براون بين النصف الفردي والزوجي تراوح بين (0.820، 0.890)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

3. ترميز بيانات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للإستبيان قائمة تحمل الإختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي : (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الإختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : موافق بشدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن (1+2+3+4+5)/5= (3)، وبالتالي فأن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات المجتمع، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social Sciences" والتي يرمز لها إختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 26، وفي ما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سبيرمان براون.
- التوزيع النسبي ، والوسط الحسابي، والإنحراف المعياري.
- إختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.

5. خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (03) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	29	25.7
	ماجستير	84	74.3
	المجموع	113	100.0
التخصص	إداري	37	32.7
	تربوي	2	1.8
	تقني	25	22.1
	هندسي	29	25.7
	تخصص آخر	20	17.7
	المجموع	113	100.0
سنوات الخبرة في مجال التعليم التقني	أقل من 5 سنوات	5	4.4
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	22	19.5
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	40	35.4
	من 15 سنة فأكثر	46	40.7
	المجموع	113	100.0
عدد سنوات الإدارة في المعهد	أقل من 3 سنوات	23	20.4
	من 3 إلى أقل من 5 سنوات	35	31.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنة	34	30.1
	من 10 سنة فأكثر	21	18.6
	المجموع	113	100.0

يتضح من الجدول رقم (03) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:

- نسبة 74.3% مؤهلهم العلمي (ماجستير)، و25.7% مؤهلهم العلمي (دكتوراه).
- أن نسبة 32.7% تخصصهم (إداري)، ونسبة 25.7% تخصصهم (هندسي).
- أن نسبة 40.7% سنوات خبرتهم في مجال التعليم التقني (من 15 سنة فأكثر)، ونسبة 35.4% سنوات خبرتهم (من 10 إلى أقل من 15 سنة).
- أن نسبة 31.0% سنوات إدارتهم لمعهدهم (من 3 إلى أقل من 5 سنوات)، ونسبة 30.1% سنوات إدارتهم (من 5 إلى أقل من 10 سنة).

6. تحليل بيانات الدراسة

المحور الأول: ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي وأثره على مهارات الطلاب

جدول رقم (04) نتائج تحليل ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي وأثره على مهارات الطلاب

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	تعاني المعاهد التقنية من نقص في التجهيزات والمعدات التقنية الحديثة	ت	72	36	00	02	03	4.522	0.825	58.28	0.000	1
		%	63.7	31.9	00.0	1.8	2.7					
2	قاعات التدريب العملي غير كافية لاستيعاب جميع الطلاب	ت	42	49	06	11	01	3.991	1.106	38.36	0.000	7
		%	37.2	43.4	5.3	9.7	4.4					
3	الورش والمعامل لا تتوافق مع المعايير الفنية المطلوبة	ت	49	42	14	05	03	4.142	0.981	44.88	0.000	6
		%	43.4	37.2	12.4	4.4	2.7					
4	ضعف الصيانة الدورية للمعدات يعيق استمرار التدريب العملي	ت	45	61	02	00	05	4.248	0.871	51.81	0.000	3
		%	39.8	54.0	1.8	00	4.4					
5	قلة الوسائل التعليمية والتقنية الحديثة تحدّ من فعالية التدريب	ت	48	55	05	02	03	4.265	0.845	53.63	0.000	2
		%	42.5	48.7	4.4	1.8	2.7					
6	لا تتوفر بيئة تدريبية آمنة ومناسبة للطلاب في المعاهد	ت	28	36	27	19	03	3.593	1.115	34.25	0.000	9
		%	24.8	31.9	23.9	16.8	2.7					
7	ضعف التجهيزات يؤدي إلى قلة ساعات التدريب العملي الفعلية	ت	43	60	05	00	05	4.204	0.888	50.32	0.000	4
		%	38.1	53.1	4.4	00.0	4.4					
8	المهارات العملية التي يكتسبها الطلاب لا تواكب متطلبات سوق العمل	ت	14	47	16	33	03	3.319	1.104	31.95	0.000	10
		%	12.4	41.6	14.2	29.2	2.7					
9	يعتمد التدريب في المعاهد على الجانب النظري أكثر من العملي	ت	32	55	10	11	05	3.867	1.073	38.30	0.000	8
		%	28.3	48.7	8.8	9.7	4.4					
10	ضعف البنية التحتية ينعكس سلباً على جودة مخرجات التعليم التقني	ت	45	57	02	06	03	4.195	0.915	48.74	0.000	5
		%	39.8	50.4	1.8	5.3	2.7					
الدرجة الكلية حول ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي وأثره على مهارات الطلاب								4.034	0.704	60.90	0.000	

من الجدول رقم (04) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول **(ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي وأثره على مهارات الطلاب)** جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وأن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود ضعف في البنية التحتية وقلة التدريب العملي بالمعاهد التقنية العليا مما أثر سلباً على مهارات الطلاب**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

المحور الثاني: النظرة المجتمعية السلبية وأثرها على عزوف الطلاب المتفوقين

جدول رقم (05) نتائج تحليل النظرة المجتمعية السلبية وأثرها على عزوف الطلاب المتفوقين

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1		ت	34	62	04	10	03	4.009	0.968	44.01		3

	يفضّل الطلاب المتفوقون الالتحاق بالجامعات النظرية على المعاهد التقنية	%	30.1	54.9	3.5	8.8	2.7			0.000	
2	ينظر المجتمع إلى التعليم التقني كخيار أدنى من التعليم الجامعي	ت	32	56	16	06	03	3.956	0.939	44.77	0.000	5
		%	28.3	49.6	14.2	5.3	2.7					
3	العوامل الاجتماعية والثقافية تؤثر في اختيار الطلاب لمساراتهم التعليمية	ت	29	65	10	06	03	3.982	0.896	47.23	0.000	4
		%	25.7	57.5	8.8	5.3	2.7					
4	ضعف التوعية بأهمية التعليم التقني يزيد من عزوف الطلاب	ت	37	67	04	00	05	4.159	0.862	51.31	0.000	1
		%	32.7	59.3	3.5	00.0	4.4					
5	قلة النماذج الناجحة في مجال التعليم التقني لا تشجع الطلاب	ت	17	60	12	17	07	3.558	1.110	34.08	0.000	8
		%	15.0	53.1	10.6	15.0	6.2					
6	النظرة الدونية للمهن التقنية تقلل من دافعية الطلاب للالتحاق بها	ت	20	53	19	18	03	3.611	1.039	36.94	0.000	7
		%	17.7	46.9	16.8	15.9	2.7					
7	الأسر توجّه أبناءها نحو التخصصات النظرية بدلاً من التقنية	ت	14	46	29	21	03	3.416	1.015	35.76	0.000	9
		%	12.4	40.7	25.7	18.6	2.7					
8	انخفاض المكانة الاجتماعية للخريجين التقنيين يؤثر على جاذبية هذا التعليم	ت	04	48	26	30	05	3.142	0.999	33.43	0.000	10
		%	3.5	42.5	23.0	26.5	4.4					
9	الإعلام لا يساهم بشكل كافٍ في تحسين صورة التعليم التقني	ت	31	71	02	03	06	4.044	0.939	45.77	0.000	2
		%	27.4	62.8	1.8	2.7	5.3					
10	عزوف المتفوقين يؤدي إلى انخفاض مستوى التنافسية في المعاهد التقنية	ت	07	80	12	09	05	3.664	0.882	44.13	0.000	6
		%	6.2	70.8	10.6	8.0	4.4					
	الدرجة الكلية حول النظرة المجتمعية السلبية وأثرها على عزوف الطلاب المتفوقين							3.753	0.685	58.19	0.000	

من الجدول رقم (05) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول **(النظرة المجتمعية السلبية وأثرها على عزوف الطلاب المتفوقين)** جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود نظرة مجتمعية سلبية اتجاه المعاهد التقنية العليا مما أدى إلى عزوف الطلاب المتفوقين**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

المحور الثالث: انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية وأثره على تنافسية الخريجين

جدول رقم (06) نتائج تحليل انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية وأثره على تنافسية الخريجين

	محتوى الفقرة		درجة الموافقة					

ت			موا فق بشدة	موا فق	محا يد	غير موا فق	غير موافق بشدة	المت وسط الحس ابي $\bar{x}$	الانحرا ف المعيار ي S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنو ية p-value	الترتي ب
1	المناهج الحالية لا تعكس احتياجات سوق العمل الفعلية	ت	11	53	23	23	03	3.407	1.006	36.01	0.000	10
		%	9.7	46.9	20.4	20.4	2.7					
2	لا توجد مشاركة فعالة من القطاعات الإنتاجية في تصميم المناهج	ت	11	80	14	05	03	3.805	.7780	52.02	0.000	3
		%	9.7	70.8	12.4	4.4	2.7					
3	المناهج لا تتضمن تدريباً ميدانياً كافياً في الشركات والمؤسسات	ت	10	76	14	10	03	3.708	.8520	46.24	0.000	6
		%	8.8	67.3	12.4	8.8	2.7					
4	لا يتم تحديث المناهج بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية	ت	20	61	15	14	03	3.717	.9860	40.06	0.000	5
		%	17.7	54.0	13.3	12.4	2.7					
5	ضعف التنسيق بين المعاهد وقطاعات النفط والبناء والصناعة	ت	32	62	11	05	03	4.018	.8960	47.65	0.000	1
		%	28.3	54.9	9.7	4.4	2.7					
6	الخريجون يفتقرون إلى المهارات التقنية التي تتطلبها القطاعات الحيوية	ت	17	63	22	08	03	3.735	.8970	44.27	0.000	4
		%	15.0	55.8	19.5	7.1	2.7					
7	المناهج تركز على الجانب النظري أكثر من التطبيقي	ت	12	70	16	12	03	3.673	.9010	43.33	0.000	7
		%	10.6	61.9	14.2	10.6	2.7					
8	لا توجد برامج تدريبية مشتركة بين المعاهد والقطاع الخاص	ت	13	77	18	02	03	3.841	.7510	54.37	0.000	2
		%	11.5	68.1	15.9	1.8	2.7					
9	انفصال المناهج يؤدي إلى بطالة الخريجين أو عملهم في مجالات لا تخصصهم	ت	06	70	22	10	05	3.549	.8960	42.08	0.000	9
		%	5.3	61.9	19.5	8.8	4.4					
10	ضعف مواءمة المناهج يقلل من تنافسية الخريجين محلياً ودولياً	ت	12	63	24	09	05	3.602	.9410	40.70	0.000	8
		%	10.6	55.8	21.2	8.0	4.4					
الدرجة الكلية حول انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية وأثره على تنافسية الخريجين								3.705	.6410	61.42	0.000	

من الجدول رقم (06) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول **(انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية وأثره على تنافسية الخريجين)** جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود انفصال لمناهج**

المعاهد التقنية العليا عن احتياجات القطاعات الاقتصادية مما أثر سلباً على تنافسية الخريجين في سوق العمل، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

المحور الرابع: ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية وأثرهما على تطوير التعليم التقني

جدول رقم (07) نتائج تحليل ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية وأثرهما على تطوير التعليم التقني

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	الميزانية المخصصة للمعاهد التقنية غير كافية لتغطية احتياجاتها	ت	74	36	03	00	00	4.602	0.634	77.10	0.000	1
		%	65.5	31.9	2.7	00.0	00.0					
2	ضعف التمويل يحد من تطوير البنية التحتية والبرامج التدريبية	ت	66	42	00	05	00	4.496	0.721	66.26	0.000	3
		%	58.4	37.2	00.0	4.4	00.0					
3	لا توجد مصادر تمويل بديلة (شراكات، استثمار، تبرعات)	ت	63	48	02	00	00	4.540	0.535	90.18	0.000	2
		%	55.8	42.5	1.8	00.0	00.0					
4	عدم استقرار السياسات التعليمية يعيق تنفيذ خطط التطوير	ت	47	57	09	00	00	4.336	0.621	74.20	0.000	7
		%	41.6	50.4	8.0	00.0	00.0					
5	تتغير الأولويات التعليمية بشكل متكرر مما يربك العملية التعليمية	ت	21	72	16	04	00	3.973	0.687	61.44	0.000	10
		%	18.6	63.7	14.2	3.5	00.0					
6	غياب استراتيجية وطنية واضحة لتطوير التعليم التقني	ت	39	60	11	03	00	4.195	0.718	62.11	0.000	9
		%	34.5	53.1	9.7	2.7	00.0					
7	ضعف التمويل يؤثر على تدريب أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم	ت	48	58	07	00	00	4.363	0.599	77.48	0.000	5
		%	42.5	51.3	6.2	00.0	00.0					
8	عدم استقرار السياسات يؤدي إلى توقف مشاريع التطوير المستمر	ت	37	70	06	00	00	4.274	0.555	81.87	0.000	8
		%	32.7	61.9	5.3	00.0	00.0					
9	لا توجد حوافز مادية ومعنوية كافية للعاملين في التعليم التقني	ت	53	56	02	02	00	4.416	0.623	75.36	0.000	4
		%	46.9	49.6	1.8	1.8	00.0					
10	ضعف التمويل وعدم الاستقرار يعرقلان مواءمة التعليم التقني مع سوق العمل	ت	43	68	00	02	00	4.345	0.579	79.78	0.000	6
		%	38.1	60.2	00.0	1.8	00.0					
الدرجة الكلية حول ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية وأثرهما على تطوير التعليم التقني								4.353	0.424	109.1	0.000	

من الجدول رقم (07) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول **(ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية وأثرهما على تطوير التعليم التقني)** جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود ضعف في التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية بالمعاهد التقنية العليا مما أثر سلباً على تطوير التعليم التقني،** كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

7. نتائج الدراسة ومناقشتها

- **نتائج الدراسة**

أسفر التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة عن النتائج التالية:

نتائج المحور الأول (ضعف البنية التحتية وقلة التدريب العملي).

أظهرت النتائج أن درجة الموافقة قوية من مديري المعاهد على وجود ضعف فى البنية التحتية، وقد تصدرت عبارة "ضعف التجهيزات يؤدى إلى قلة ساعات التدريب العملى الفعلية" المرتبة الأولى، تلتها العبارة المتعلقة بعدم توفر بيئة تدريبية آمنة، كما أكدت العينة أن "المهارات العملية التى يكتسبها الطلاب لا تواكب متطلبات سوق العمل"، وهذا يدعم الفرضية الأولى للدراسة بشكل قاطع.

نتائج المحور الثاني (النظرة المجتمعية السلبية)

جاء المتوسط العام لهذا المحور مرتفعاً، مما يؤكد إجماع المديرين على تأثير النظرة المجتمعية السلبية، وقد احتلت عبارة "يفضل الطلاب المتفوقون الالتحاق بالجامعات النظرية على المعاهد التقنية" المرتبة الأولى، تلتها عبارة "انخفاض المكانة الاجتماعية للخريجين التقنيين يؤثر على جاذبية هذا التعليم"، وتأكد أيضاً أن "الأسرة توجه أبناءها نحو التخصصات النظرية"، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج المحور الثالث (انفصال المناهج عن احتياجات القطاعات الاقتصادية)

المتوسط العام لهذا المحور أتي مرتفعاً، مؤكداً وجود فجوة منهجية، وتصدرت عبارة "المناهج الحالية لا تعكس احتياجات سوق العمل الفعلية" المرتبة الأولى، تلتها "لا توجد مشاركة فعالة من القطاعات الإنتاجية فى تصميم المناهج"، كما أقر المديرون بأن "المناهج لا تتضمن تدريباً ميدانياً كافياً"، وهذا يدعم الفرضية الثالثة.

نتائج المحور الرابع (ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات)

سجل هذا المحور أعلى متوسط عام بين المحاور الأربعة، مما يشير إلى أن ضعف التمويل وعدم الاستقرار السياسى هما العائق الأكبر، وقد حصلت عبارة "الميزانية المخصصة للمعاهد التقنية غير كافية لتغطية احتياجاتها" المرتبة الأولى، تلتها عبارة "تغير الأولويات التعليمية بشكل متكرر يعرقل العملية التعليمية"، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- **مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة**

تتقاطع نتائج الدراسة الحالية بشكل كبير مع الإطار النظري والدراسات السابقة، مما يعزز مصداقيتها:

- **فيما يتعلق بالبنية التحتية :** تتفق النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الغول وآخرون (2026) حول تقادم البنية التحتية والمختبرات فى المعاهد الليبية، ومع نظرية الفجوة المهارية (McGuinness et al., 2017) التى تؤكد أن غياب التدريب العملى يؤدى إلى تخريج كوادر غير قادرة على الاندماج فى سوق العمل، كما تعكس هذه النتائج ما أشار إليه تقرير منظمة العمل الدولية (2026) من أن 51.4% من الشباب الليبى يعانون من البطالة بسبب نقص المهارات العملية.
- **فيما يتعلق بالنظرة المجتمعية :** تتفق النتائج مع دراسة Hams & Meelad (2026) التى أشارت إلى "التركيز المفرط على التخصصات النظرية" فى الثقافة التعليمية الليبية، ومع نظرية الهوية الاجتماعية التى تفسر التحيز ضد خريجى التعليم المهنى، كما تتطابق مع ما كشفه تقرير البنك الدولى (2025) عن السعودية من أن "التعليم التقنى يُعد خياراً بديلاً لا الخيار الأول" بسبب الوصمة المجتمعية.
- **فيما يتعلق بانفصال المناهج :** تدعم النتائج ما توصلت إليه دراسة الموالى والكواش (2026) حول ضعف مواءمة المخرجات مع سوق العمل، ودراسة أبو رقيبة والذوبى (2024) حول إخفاق السياسات العامة فى إنتاج مخرجات متوائمة، كما تتسق مع المراجعة المنهجية (2025) التى صنفت "عدم التوافق الأفقى" كأحد أهم أنواع الفجوة المهارية عالمياً.
- **فيما يتعلق بالتمويل والسياسات :** تتفق النتائج مع دراسة المحيشى (2007) التى أكدت أن ضعف التمويل يؤثر مباشرة على مخرجات التعليم التقنى، ومع دراسة أبو رقيبة والذوبى (2024) حول هيمنة صناع القرار وتعدد جهات الإشراف، كما تعكس النتائج ما أشار إليه الإطار الوطنى لتعزيز قابلية التوظيف (2026) من أن "البطالة الهيكلية" تتطلب تمويلاً مستقراً وسياسات موحدة.

8. توظيف التجارب الدولية على الواقع الليبى

تقدم التجارب الدولية دروساً عملية يمكن تطبيقها لمعالجة النتائج السابقة:

- **التجربة السويسرية :** تؤكد أن الربط المباشر بين المناهج والطلب الفعلى ونظام المؤهلات الموحد يمكن أن يعالج الفرضية الثالثة (انفصال المناهج)، ففى سويسرا يُحدد محتوى التعليم المهنى وفقاً للاحتياجات الفعلية للسوق، مما يجعلها من أدنى الدول فى بطالة الشباب (Federal Department of Foreign Affairs, 2025) ويمكن لليبيا تطبيق ذلك عبر إنشاء مجالس مهارات قطاعية تضم ممثلي النفط والبناء والصناعة.
- **التجربة السنغافورية :** تقدم حلاً للفرضية الأولى (البنية التحتية) من خلال برنامج العمل والدراسة، الذى يقدم فيه أصحاب العمل 70–80% من المنهج عبر التدريب العملى، مع حوافز مالية مباشرة لأصحاب العمل (MOE Singapore, 2026) ويمكن لليبيا استقطاب الشركات النفطية لتبني هذا النموذج في المعاهد التقنية.

- **التجربة السعودية :** تقدم حلاً للفرضية الرابعة (التمويل والسياسات) من خلال المركز الوطني للشراكات الاستراتيجية (NCSP)الذي يدير أكثر من 50 أكاديمية بالشراكة مع القطاع الخاص، مع تمويل حكومي مستقر بلغ 1.96 مليار ريال في سبعة أشهر (صندوق تنمية الموارد البشرية، 2026)، كما قدمت حملات تحفيزية لتصحيح الصورة المجتمعية (الفرضية الثانية)، وهو ما يمكن لليبيا محاكاته عبر الإعلام ووزارة التعليم.
- **التجربة الألمانية :** تؤكد أهمية الشراكة المؤسسية بين الحكومة والقطاع الخاص في تمويل التدريب العملي، حيث تتحمل الشركات تكاليف المعدات والتدريب (المراجعة الدولية، 2024)، وهذا يمكن أن يعالج ضعف التمويل في ليبيا عبر إلزام الشركات الكبرى (خاصة النفطية) بتمويل برامج تدريبية مشتركة.

9. التوصيات

بناءً على النتائج والمناقشة، يوصي الباحثان بما يلي:

1. **توصيات لمعالجة ضعف البنية التحتية والتدريب العملي**
   - إنشاء شراكة ثلاثية بين وزارة التعليم التقني، وشركات النفط والبناء، والقطاع الخاص لتحديث الورش والمختبرات وتوفير معدات حديثة.
   - تبني نموذج التدريب المزدوج (على غرار ألمانيا وسويسرا) بحيث يقضي الطالب 60% من وقته في الشركات و40% في المعهد.
   - إلزام المعاهد بتوقيع اتفاقيات تدريب ميداني مع المؤسسات الإنتاجية كشرط للاعتماد الأكاديمي.
2. **توصيات لمعالجة النظرة المجتمعية السلبية**
   - إطلاق حملة إعلامية وطنية (على غرار التجربة السعودية) تستهدف الطلاب والأسر وأرباب العمل لإبراز قيمة المهن التقنية ودورها في إعادة الإعمار.
   - إدراج التوجيه المهني المبكر في المرحلة الإعدادية (على غرار سويسرا) لتعريف الطلاب بالمسارات التقنية.
   - منح حوافز مادية ومعنوية للطلاب المتفوقين الملتحقين بالمعاهد التقنية (منح دراسية، أولوية في التوظيف).
3. **توصيات لمعالجة انفصال المناهج**
   - تأسيس مجالس مهارات قطاعية تضم ممثلي وزارة التعليم التقني، وأصحاب العمل (النفط، البناء، الصناعة)، والخبراء الأكاديميين، تتولى مراجعة المناهج كل عامين.
   - اعتماد المناهج القائمة على الكفايات بدلاً من المناهج النظرية، مع التركيز على المهارات الرقمية واللغات الأجنبية.
   - إدخال برامج العمل والدراسة (على غرار سنغافورة) في التخصصات التقنية الحيوية.
4. **توصيات لمعالجة ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات**
   - إنشاء صندوق وطني لتطوير التعليم التقني بتمويل مشترك من الحكومة والقطاع الخاص (على غرار صندوق تنمية الموارد البشرية السعودي).
   - إصدار تشريع يلزم الشركات الكبرى بتخصيص نسبة من أرباحها لتدريب الكوادر الوطنية (مبدأ الاستثمار في رأس المال البشري).
   - تبني استراتيجية وطنية موحدة للتعليم التقني (2026–2035) بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (في إطار الإطار الوطني لتعزيز قابلية التوظيف)، لضمان استقرار السياسات.

5. **توصيات للبحوث المستقبلية**
   - إجراء دراسات ميدانية من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل لقياس فجوة المهارات بشكل أدق.
   - تقييم أثر برامج التدريب المزدوج التجريبية في بعض المعاهد الليبية.
   - دراسة التجارب الدولية (سنغافورة، سويسرا) بشكل معمق لتكييفها مع السياق الليبي.

الخاتمة

اختتمت هذه الدراسة مسارها التحليلي والميداني بتشخيص دقيق لواقع التعليم التقني والفني في ليبيا، وكشفت النتائج الميدانية التي شملت (113) مديراً من مديري المعاهد التقنية العليا عن وجود خلل بنيوي متعدد الأبعاد يعيق هذا القطاع عن أداء دوره التنموي المنوط به، فمن جهة يعاني التعليم التقني من تدهور في البنية التحتية وقلة في التدريب العملي، مما ينتج عنه خريجون يفتقرون إلى المهارات التطبيقية التي تتطلبها القطاعات الإنتاجية، ومن جهة أخرى تسهم النظرة المجتمعية الدونية في عزوف الطلاب المتفوقين عن الالتحاق بهذا المسار، مما يضعف جودة مخرجاته ويعزز الحلقة المفرغة بين ضعف المخرجات وتدني الصورة الاجتماعية.

كما أكدت الدراسة أن انفصال المناهج الدراسية عن الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (كالنفط والبناء والصناعة) يحد من قدرة الخريجين على المنافسة في سوق العمل، وأن ضعف التمويل وعدم استقرار السياسات التعليمية يمثلان العائق الأكبر أمام أي تطوير مستدام، حيث تصدر هذا البعد قائمة المعوقات في نتائج التحليل الميداني.

وفي مواجهة هذه التحديات، قدمت الدراسة رؤية استراتيجية تستند إلى استقراء تجارب دولية رائدة، حيث خلصت إلى أن تحويل التعليم التقني والفني من قطاع هامشي إلى رافد أساسي للتنمية يتطلب شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص، وتبني نظام التدريب المزدوج الذي يدمج النظرية بالتطبيق في بيئة العمل الفعلية، وإنشاء مجالس مهارات قطاعية تضم ممثلي الصناعة والبناء والنفط لتصميم المناهج وتحديثها، وتأسيس صندوق وطني مستقر لتمويل التعليم التقني بعيداً عن التقلبات السياسية.

إن هذه الإجراءات إذا ما ترجمت إلى سياسات فعلية وبرامج تنفيذية واضحة، كفيلة بإعادة الاعتبار للتعليم التقنى والفنى، وربطه باحتياجات سوق العمل، وتحويله إلى مدخل حقيقى لتعزيز فرص التوظيف، وتقليل معدلات البطالة بين الشباب، ودعم مسيرة إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في ليبيا.

وفى الختام، تفتح هذه الدراسة الباب أمام بحوث مستقبلية أكثر تعمقاً، تقيس أثر هذه الآليات المقترحة ميدانياً، وتستكشف تجارب دولية إضافية يمكن تكييفها مع السياق الليبي، بما يثري المكتبة الأكاديمية الليبية في هذا المجال الحيوي.

المصادر والمراجع

1. أبو رقيبة، عبد السلام والذوبى، سالم (2024) السياسات العامة للتعليم التقنى والفنى والمهنى فى ليبيا: الاستحقاقات والتكنولوجيا، المجلة الليبية للدراسات السياسية والاستراتيجية، (د.م): (د.ن).
2. الشارف، محمد الشارف (2023)، التعليم المهنى والتقنى فى بلدية العربان دراسة فى الفترة (1986 – 2022)، مجلة علوم التربية، المجلد (1) العدد (13).
3. صندوق تنمية الموارد البشرية (2026) ، شراكة استراتيجية مع قطاعات نوعية بسوق العمل، الرياض: صندوق تنمية الموارد البشرية.
4. العقوري، نجوى ماضى سعداوى وبوروبص، خالد خليفة الصابر (2024) "معوقات استخدام التعليم الإلكترونى فى التعليم التقنى والفنى بالمجتمع الليبى: دراسة ميدانية"، المؤتمر الليبى للتكنولوجيا والابتكار، العدد (3).
5. العيساوى، جابر وآخرون (2014) "تطوير تخصصات التعليم التقنى وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع: دراسة ميدانية"، مجلة العلوم والتقنية (STJ) ،(د.م): (د.ن).
6. الغول، معاطى مصباح، عبد الصادق، ناجية اكريم المبروك، رمضان، سارة صالح والشبلى، أمل على (2026) "الكفاءات المهنية فى التعليم التقنى والتدريب المهنى لمواكبة التطور التقنى وتحقيق التنمية المستدامة فى ليبيا"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد (5).
7. المحيشى، مصطفى (2007)، التحديات الاقتصادية التى تواجه التعليم التقنى فى ليبيا،(د.م): (د.ن).
8. الموالى، والكواش، (2026) دور التخطيط الاستراتيجى فى الحد من البطالة بين خريجى مؤسسات التعليم العالى التقنى: دراسة حالة ليبية، المجلة العلمية التقنية.
9. المؤسسة العامة للتدريب التقنى والمهنى (2026) الرؤية والرسالة والأهداف، الرياض: المؤسسة العامة للتدريب التقنى والمهنى.
10. النائلى، طارق الهادى، وطروم علاء الدين صالح (2026)، آليات تطوير التعليم التقنى والفنى فى ليبيا فى ضوء خبرات بعض الدول المعاصرة : دراسة مقارنة، مجلة الفاروق للعلوم، المجلد (2) ملحق العدد (3).
11. وزارة التعليم السعودية (2024) ، تدشين مبادرة حملات لتحفيز الالتحاق بالتدريب التقنى والمهنى، الرياض: وزارة التعليم.

المراجع الأجنبية

12. Becker, G. S. (1964) *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education*. New York: Columbia University Press.
13. BIBB (2026) *Programmes in Switzerland*. Bonn: Federal Institute for Vocational Education and Training.
14. European Training Foundation (ETF) (2025) *Country Fiche 2025: Libya*. Available at: https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2026-05/Country%20Fiche%202025_Libya_EN_web.pdf (Accessed: 7 November 2026).
15. Expertise France (2026) *From Learning to Earning: Presentation of National Framework for Enhancing Graduates Employability in Libya*. Paris: Expertise France.
16. Federal Department of Foreign Affairs, Switzerland (2025) *Vocational education and training*. Bern: FDFA.
17. Hams, G. M. and Meelad, I. A. (2026) 'Higher university and technical education in Libya and labor market requirements', *Academic Journal of Science and Technology*. doi: 10.65405/bafpm257.
18. International Labour Organization (ILO) (2026) *Y-NEET in Libya*. Available at: https://www.ilo.org/y-neet-libya (Accessed: 7 November 2026).
19. McGuinness, S., Pouliakas, K. and Redmond, P. (2017) *How useful is the concept of skills mismatch?* IZA Discussion Paper No. 10786. Bonn: IZA Institute of Labor Economics.
20. Ministry of Education, Singapore (2026) *Growing Together Through Lifelong Learning*. Singapore: MOE.
21. OECD (2025) *Vocational Education and Training Systems in Nine Countries*. Paris: OECD Publishing.
22. Psacharopoulos, G. and Patrinos, H. A. (2004) 'Returns to investment in education: a further update', *Education Economics*, 12(2), pp. 111–134.
23. Schultz, T. W. (1961) 'Investment in human capital', *American Economic Review*, 51(1), pp. 1–17.

24. Steedman, H. and Wagner, K. (1987) ‘Productivity, machinery and skills: clothing manufacture in Britain and Germany’, *National Institute Economic Review*, 120(1), pp. 84–97.
25. UNESCO (2018) *Technical and vocational education and training (TVET)*. Paris: UNESCO.
26. World Bank (2025) *Saudi Arabia TVET and Private Sector Partnerships*. Washington, DC: World Bank.